مقترحات تطوير عناصر نظام التعليم العالي في اليمن

د/ سلطان سعيد عبده المخلافي
أستاذ أصول التربية المشارك – جامعة تعز

أولا : مدخل:

يلعب التعليم بجميع مراحله بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة دوراً هاماً في تنمية المجتمع، حيث يعتمد المجتمع المنتج على توفير القوى البشرية المؤهلة والقادرة على الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة. لذا تحرص الدول على وضع التعليم العالي في طليعة أولوياتها باعتباره ركيزة التقدم ومواجهة تحديات العصر بمختلف صورها.

إن نظام التعليم العالي هو الجهاز المسؤول عن السياسة التعليمية وتنظيمها وإدارتها وتنفيذ إجراءاتها وتطويرها، حتى يتمكن من إشباع الحاجات التعليمية المطلوبة للمجتمع والتكيف مع المستجدات المطلوبة للمجتمع والتكيف مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

ونظام التعليم لا تقتصر خدماته على فئة محددة بل تمتد لتشمل الميادين الأخرى، فهو المصنع الذي يقوم بإعداد الطاقات البشرية والقيادات التي تدير وتشغل الأنظمة الأخرى، وإدخال تغيرات على نوعية الحياة في المجتمع (وزارة التربية والتعليم ،2000:ص 88 ،93).

إن قدرة التعليم العالي على تحقيق أهدافه وأداء رسالته في بناء وتنمية المجتمع يتوقف على مدى قدرته على أداء وظائفه المختلفة المتمثلة بـ : نقل المعرفة من خلال التدريس، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وخدمة المجتمع والبيئة (عماره ، 1999:ص 16).

ومن منطلق أهمية التعليم العالي ، يتم تقييم نظمه ومؤسساته وأنشطته وعملياته لمعرفة كفاءتها ، في تحقيق أهدافها الداخلية من خلال ما يحدث داخل نظام التعليم من تفاعل بين عناصر مدخلاته من أجل نموه وازدهاره ، وبما ينسجم مع التوجه لتحقيق أهدافه الخارجية التي تتصل بخدمة المجتمع، وتتمثل أهدافه الخارجية في مسئوليته تجاه المجتمع ومطالب تنميته الشاملة.

تظهر نتائج تشخيص واقع التعليم العالي في اليمن (مؤشرات التعليم ، 2003م)، بأن مخرجات مؤسساته لا تستجيب لمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني، وأنه يعاني من إختلالات

عديدة، وضعف في خصائص مدخلاته، وتدنٍ في مستوى ممارسة عملياته، وضعف في المستوى النوعي لمخرجاته، **وأنه يعاني من كثير من الصعوبات والمعيقات، الناجمة عن:**

- **غياب سياسة واضحة للقبول** في الجامعات، ووجود خلل هيكلي قائم في توزيع الطلاب على الكليات الإنسانية والتطبيقية.
- **عدم استجابة خارطة مؤسسات التعليم العالي** في اليمن بكلياته وتخصصاته وعدد الطلبة الملتحقين في التخصصات العلمية والإنسانية وأنشطته وعملياته، لمتطلبات واحتياجات التنمية الشاملة، كماً ونوعاً.
- **ضعف الإمكانات المادية للتعليم العالي**، وتدنٍ في خصائص ومستوى أداء القوى البشرية الجامعية.
- **جمود المناهج التعليمية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية** وتخلفها عن مجاراة التنوع المعرفي وتطبيقاته، وضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير.
- **تدني جودة التعليم ودرجة التحصيل العلمي لدى الطلبة**، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على التعلم الذاتي والاستقلالية والإبداع و ارتفاع نسبة الرسوب بينهم بشكل كبير، مما يترتب عليه تدني الكفاءة الداخلية الكمية والنوعية للتعليم العالي.
- **ضعف كمي وكيفي في هيئة التدريس** وعدم الاهتمام بالإعداد التربوي والمهني وغياب التقويم إلى جانب تزايد أعداد الطلاب للأستاذ الواحد.
- **ضعف علاقة مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع ومؤسسات سوق العمل**، من حيث الاحتياج الكمي والنوعي للمتخرجين وتخصصاتهم، وضعف العلاقة بين محتوى البرامج الدراسية ومتطلبات الوظائف.
- **ضعف الموارد المالية** التي تنفق على التجهيزات العلمية والخدمات التعليمية من مكتبات وورش ومعامل ومواد أولية ووسائل إيضاح ...الخ.
- **قلة ما يخصص للبحث العلمي في موازنة التعليم العالي**، وعدم صلة البحوث التي تنجز بتطوير واقع مؤسسات ميدان العمل والإنتاج.
- **الاختلال في مخرجات التعليم العالي من التخصصات النظرية والإنسانية** والتخصصات العلمية والتطبيقية، فالتخصصات النظرية والإنسانية تزيد كثيرا على مخرجات التخصصات العلمية والتطبيقية، ترتب على ذلك عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم مما يؤدي إلى زيادة البطالة والهدر في رأس المال.
- **قلة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم العالي**، مقارنة بالذكور.

وبناء على ذلك، بدأت وزارة التعليم العالي بالأعداد لإستراتيجية مستقبلية للتعليم العالي، وتعقد

الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الندوات بهدف تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، ويعد البحث الحالي مساهمة من الباحث في تقديم تصورات مقترحة لتطوير التعليم العالي في اليمن.

ثانيا : تحديد مشكلة البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس للبحث وأسئلته الفرعية، الآتية:

ما الإجراءات المقترحة لعملية تطوير عناصر نظام التعليم العالي في اليمن؟

وتتم الإجابة على سؤال البحث الرئيس، من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما الأسس التي تستند عليها منهجية عملية تطوير عناصر نظام التعليم العالي ؟
2. ما الرؤية الشاملة لتطوير عناصر نظام التعليم العالي ؟
3. ما المداخل المقترحة لتطوير نوعية وخصائص مكونات نظام التعليم العالي؟
4. ما مقترحات تطوير عناصر نظام التعليم العالي في اليمن؟

ثالثا : تعريفات البحث:

1- التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي، جميع مؤسسات التعليم الجامعية الحكومية والأهلية، التي تقدم تعليما عاليا بعد المرحلة الثانوية، في الجمهورية اليمنية.

2- نظام التعليم:

هو نظام مركب من مكونات التعليم العالي الثلاث: المدخلات والعمليات والمخرجات، بالإضافة إلى علاقة التأثير والتأثر بين نظام التعليم العالي والأنظمة الاجتماعية في البيئة الخارجية للنظام.

3- عناصر النظام:

يقصد به، جميع مكونات نظام التعليم العالي، المتمثلة في: الفلسفة والأهداف، بنى وهياكل التعليم العالي، العملية التعليمية، البحث العلمي، الخدمة الطلابية، خدمة المجتمع، مصادر التمويل.

4-تطوير العناصر:

يقصد بتطوير **العناصر**، تقديم مقترحات لتطوير خصائص مدخلات نظام التعليم العالي وتطوير ممارساته، بهدف تفعيلها وتجاوز الصعوبات القائمة، وتفعيل مخرجاته وزيادة قدرته على خدمة التنمية الاجتماعية الشاملة.

رابعا: حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي موضوعيا، في تقديم مقترحات لتطوير عناصر نظام التعليم العالي في اليمن، وتتحدد في(7) عناصر رئيسة، هي: تطوير الفلسفة والأهداف، تطوير بنى وهياكل التعليم العالي، تطوير العملية التعليمية، تطوير البحث العلمي، تطوير الخدمة الطلابية، تطوير خدمة المجتمع، تطوير مصادر التمويل.

خامسا: منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي، لوصف الأسس التي تستند عليها منهجية عملية تطوير عناصر نظام التعليم العالي، ورسم الملامح العامة للرؤية الشاملة للتطوير، ووصف المداخل المقترحة لتطوير نوعية وخصائص مكونات نظام التعليم العالي، وتوصيف الملامح العامة المقترحة لتطوير عناصر نظام التعليم العالي في اليمن.

تطوير عناصر نظام التعليم العالي

في ظل الصعوبات والمعيقات التي تواجه التعليم العالي في اليمن ومتطلبات خصائص العصر ، يحتاج المجتمع إلى تعليم يحفظ له هويته ويصنع له مكانة لائقة بين الأمم ويحقق آماله وتطلعاته في التقدم والازدهار، في عصر تطورت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتدفقت فيه المعلومات بشكل كبير، مما يستدعي تطوير مؤسسات التعليم وبخاصة التعليم العالي، وفقا لذلك. وينبغي أن تقوم عملية تطوير نظام التعليم العالي، بالاستفادة من جهود الآخرين وتجاربهم الناجحة، من خلال:

- الوعي بمبررات تطوير عناصر نظام التعليم العالي، ووضع أسس لمنهجية معالجة ضعف مستواه، في إطار رؤية شاملة لتطويره وتوجيهه لخدمة التنمية الشاملة للمجتمع.
- تطوير نظم ومكونات التعليم العالي كمنظومة تعليمية متكاملة ومترابطة، واقتراح أسس ومنطلقات لتوجيه عملية التطوير.
- الاهتمام بنوعية خصائص عناصر مدخلات نظام التعليم العالي، واقتراح الظروف والبيئات المناسبة لممارسة النشاطات المختلفة.

في ضوء ذلك تتم الإجابة عن أسئلة البحث الثلاثة الأولى، وفي ضوءها تتم الإجابة عن السؤال الرابع، وتقديم مقترحات لتطوير عناصر التعليم العالي في اليمن، وعلى النحو التالي:

أولا: مبررات وأسس عملية تطوير عناصر نظام التعليم العالي

أن تطوير التعليم العالي مسألة مهمة تستدعيها، ضعف الكفاية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات العصر التقني والانفجار المعرفي، ومتطلبات المرحلة القادمة ...كل ذلك وغيره، يتطلب صياغة فلسفة ووضع سياسة لإعادة ترتيب وتنظيم بنى وهياكل منظومة التعليم العالي، بالاستفادة من الاتجاهات المعاصرة (احمد و الحمصي ، 2000م : ص 342-343).

إن التنمية البشرية تتم عن طريق التعليم العالي الجيد، ولكي نطور من نظام التعليم

العالي، ينبغي على الدولة أن تتبنى مشروعاً وطنيا للتدرج في إصلاحه، من خلال الوثب فوق حواجز التردي والسلبية، فهي الوسيلة للحاق بعالم أصبحت فيه صناعة المعرفة والعلم سلعة للإنتاج والمبادلة، وأصبحت التكنولوجيا الحديثة تعتمد على الاكتشافات العلمية المتسارعة، وأصبحت القوانين الاقتصادية الدولية تفرض مواصفات قياسية على السلع والخدمات وتحويلها إلى أسواق عالمية (السيد، 1997م : ص106).

وتستدعي عملية تطوير التعليم العالي، الانطلاق من معالجة الاختلال القائم في وضع التعليم العالي والارتقاء بمستوى خصائص مدخلاته وتحسين الظروف التي تتم فيها عملياته، وان ترتكز الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم على تطبيق معايير الجودة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ، ومنها: زيادة قدرة التعليم على استيعاب أكبر قدر ممكن من الطلبة ، والاستخدام الأمثل للوقت المتاح، وجعل الأنشطة الطلابية جزءا مكملا للمقررات الدراسية ومرتبطة بها، وتوفير المرافق والمواد والأجهزة اللازمة لممارسة الأنشطة الطلابية وتفجير الطاقات الإبداعية والمواهب الابتكارية ، وفتح قنوات اتصال بين مؤسسات التعليم والبيئة المحيطة بها(إبراهيم ،1998: ص70).

وتستدعي المنهجية العلمية للتطوير، استيعاب المبادئ الرئيسة للتعليم العالي ومكوناته الرئيسة، والتأكيد على الشمول والتكامل فيها، وعلى تفاعلها مع مجتمعها وملاءمتها لخصائصه وأهدافه وحاجاته والتكيف لبيئاته، وعلى خصائص المتعلمين وحاجاتهم واستعداداتهم، واستيعاب الثورة العلمية والتقنية ومتابعة تطوراتها، ومتابعة الفكر التربوي الحديث والانتفاع بالجهود العلمية في ميادينه، واعتماد المشاركة الواسعة، واعتماد منهج التجريب(الشريف،1979:ص266).

كما إن عملية تطوير التعليم العالي، تبنى على قواعد أساسية تتأثر وتؤثر في بعضها ، أهمها: التمويل المالي، والقوانين الإدارية والهياكل التنظيمية، والأستاذ الجامعي، وقاعات الدرس والأدوات المساعدة لها، والمعامل والتجهيزات، والمكتبة ومصادر التعلم، والمناهج الدراسية، ونوعية الطالب وطرق تقويمه، وبحث علمي متطور(السيد ، 1997:ص108). وان أساس عملية التطوير: معايير شاملة ، تصف المجالات و الأهداف ، وتشخص التحدي ، وتقدم أمثلة واقعية مفصّلة لحجم التطوير، وأساس المعايير التي يمكن أن تطبّق في كل وظيفة.

وتستهدف إجراءات تطوير التعليم العالي، حل مشاكله وإزالة العوائق والصعوبات التي تواجه، وتقديم مقترحات لتطويره دون إغفال لحالة العصر الذي نعيشه ونتأثر به، بالإضافة إلى متطلبات المستقبل ودور التعليم فيه. وأن تستهدف عملية التطوير إصلاح عناصر مدخلات

نظام التعليم العالي، و صياغة أهدافه الإستراتيجية، ثم الانتقال إلى وضع برامج تفصيلية تضمن ترجمة هذه الأهداف على مستوي البرامج التعليمية والأستاذ والطالب والمؤسسة الجامعية، وتهدف إلى معادلة تربط بين أهداف التعليم الاستراتيجية وإيجاد مواطن عصري يتحلى بالقدرات المطلوبة في ظل تحديات العصر، وإيجاد كادر بشري من القيادات الإدارية التنفيذية العصرية القادرة والمؤهلة على تحقيق طموحات المجتمع وتطلعاته(مكتب التربية العربي لدول الخليج) و(حمي).

ثانيا : الرؤية الشاملة لتطوير عناصر نظام التعليم العالي باليمن

يعد نظام التعليم العالي أحد الأنظمة الفرعية لنظام المجتمع في البلد، وهو نظام مفتوح على غيره من الأنظمة الأخرى داخل المجتمع، كالنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والسياسي والثقافي ...الخ من الأنظمة الفرعية التي تشكل نظام المجتمع. ولا يمكن دراسة نظام التعليم في معزل عن هذه الأنظمة، نظرا لعلاقة التأثير والتأثر والتفاعل بينها.

وبصفة عامة عام يعد نظام التعليم العالي، القاعدة الأساسية لتطوير النظم الفرعية الأخرى بتدعيمها وتطوير مفاهيمها وقيمها وآليات العمل فيها، بما يخدم الإنسان والمجتمع والحياة. ويتأثر نظام التعليم العالي بالأنظمة الفرعية للمجتمع والمتمثلة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ....، والتي يستقبل منها مدخلاته وضوابطه وتمويل نشاطاته. وينبغي أن تستوعب عملية التطوير، عوامل التأثير والتأثر بين نظام التعليم العالي وبين الأنظمة الأخرى داخل المجتمع، ومكونات نظام التعليم العالي ، المتمثلة في:المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية، وإحكام العلاقة بين هذه المكونات لضمان نجاحه وتحقيق أهدافه(الباشا ، 1999:ص 88)، وعلى النحو التالي:

أ- مدخلات نظام التعليم العالي:

وتتكون من جميع الموارد والعناصر اللازمة لضمان فعالية العملية التعليمية وتتمثل في: الطلاب والمعلمين والإداريين والمناهج ووسائل وتقنيات التعليم والبرامج الدراسية والأبنية والتجهيزات والأدوات ..وما تتطلبه العملية التعليمية من مستلزمات (ابراهيم، 1998:ص 71) . ويتم تحليل واقع نظام التعليم وفقا لتصنيف عناصرمدخلاته إلى الآتي:

1-**الفلسفة والأهداف:** ويقصد بها العناصر الضابطة الموجهة للنظام بنشاطاته وعملياته.

2-**العناصر المادية:** ويقصد بها مستلزمات الأنشطة المختلفة لمؤسسات نظام التعليم، وتمثل الأبنية والتجهيزات المطلوبة لممارسة الأنشطة الإدارية والتعليمية والبحثية وأنشطة خدمة المجتمع.

3-**العناصر البشرية:** ويقصد بالعناصر البشرية خصائص كل من: الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة والفنية، والقيادة الأكاديمية والإدارية والإشرافية.

ب- عمليات نظام التعليم العالي:

وتتمثل عمليات نظام التعليم بالأداء أو الأنشطة المختلفة التي يمارسها، والتي تجري داخله، ويتم فيها تحويل المدخلات الأساسية للتعليم إلى مخرجات بنواتج محددة. كما يقصد بها نشاطات العمل الداخلي وتتضمن: البنية والهيكل الإداري للنظام، وطرق إدارة جميع النشاطات التعليمية، والتنسيق بينها وبين جوانب العملية التعليمية، وأهم العمليات أو الأنشطة التي يمارسها نظام التعليم: التعليم، والبحث، والأنشطة الطلابية، والأنشطة الإدارية، وأنشطة المجتمع (الباشا، 1999:ص 177).

ج- مخرجات نظام التعليم العالي:

وتتمثل في مخرجات نظام التعليم إلى المجتمع، مثل: المتعلمين، والباحثين، والخبرات والأساليب، والتقنية، والمكونات الثقافية،...وغيرها من الخدمات. ومن أهم مخرجات نظم التعليم، الطلبة المتعلمون الذين أكملوا دراسة المرحلة الجامعية بنجاح، وتتمثل فيهم القيم والمفاهيم والاتجاهات والأفكار والتغيرات السلوكية التي وضعتها فلسفة التعليم وأهدافه والسياسة التعليمية ... (الباشا ، 1999: ص28)، ونواتج عملية البحث العلمي وتتمثل في البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والباحثون في الدراسات العليا، ونواتج نشاط خدمة المجتمع.

د-التغذية الراجعة:

تعبر التغذية الراجعة عن المعلومات المستفادة من تقويم نتائج أنشطة العملية التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع ومؤسساته، وتقويم الوظائف والأعمال والأنشطة الأكاديمية لنظام التعليم العالي، ومتابعة رأي المستفيدين عن مخرجات وخدمات الجامعة لمعرفة مدى رضاهم ، ومدى قدرة التعليم العالي على تلبية متطلبات تنمية المجتمع ومؤسساته.

ثالثا: مداخل تطوير خصائص مكونات نظام التعليم العالي

لكي يتمكن نظام التعليم العالي من معايشة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة، فإن عليه أن يخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون، ويحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر، ويتناول جميع عناصر نظام التعليم وعملياته، لزيادة فاعليتها، من خلال التركيز على (السلمي ، 1999:ص 122).

- زيادة القدرة على تقديم خدمات للمجتمع بترسيخ علاقاته مع قطاعات الإنتاج والخدمات.
- أن تكون نظم وبرامج وآليات التعليم العالي مترابطة مع أهداف التنمية الشاملة للمجتمع.
- تطوير وتعميق برامج وأنشطة البحث العلمي، وربطه باحتياجات مؤسسات سوق العمل.
- تبني برامج دراسية جديدة تناسب الاحتياجات الجديدة في سوق العمل.
- تطوير أساليب نقل وتحويل المعرفة من خلال التعاون بين الأقسام العلمية و الاختصاصيين في تقنيات التعليم واستثمار التقنية الجديدة خاصة "التعليم عن بعد أو التعليم المفتوح".
- التأكيد على ضرورة ربط التعليم العالي بحاجة سوق العمل، في عملية تخلق التكامل بينهما.
- إدخال البعد الدولي في المناهج والمقررات وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات وخصائص ومعطيات العصر.
- العناية بالنوعية والجودة في عناصر العمل التعليمي، والتأهيل المتميز والمتكامل للمتعلم.
- العناية باختيار وإعداد وتنمية أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم باعتبارهم الأداة الحقيقة لتفعيل كافة إشكال ومداخل التطوير.

وينبغي أن تركز عملية التطوير للتعليم العالي، على الاهتمام بنوعية خصائص عناصر مدخلات نظام التعليم العالي، واقتراح الظروف والبيئات المناسبة لممارسة نشاطاته المختلفة:الإدارية والتعليمية والطلابية والبحثية وخدمة المجتمع، من خلال الإجراءات التالية:

أولا : إحداث تطوير نوعي في مدخلات نظام التعليم العالي وعملياته:

والمداخل المقترحة للتطوير تكون من خلال الآتي:

1-تطوير خصائص ومواصفات العناصر المادية والبشرية:

2-**تطوير عملية التعليم والتعلم**، من خلال:

2-1- **الطالب**:تطوير النشاطات التي يقوم بها الطالب داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، ليكتسب خبرات جديدة، ويتعلم كيف يفكر تفكيراً منظماً يؤدي به إلى التوصل

إلى حلول للمشكلات، وكيف ينمي لديه مهارات تمكنه من أداء عمل متقن ونافع ومنتج.

2-2- **الأستاذ**:تطوير النشاطات التي يقوم بها الأستاذ من: تربية وتعليم وتقويم وإرشاد وبحث..، يؤدي إلى تطوير عملية التعلم والتعليم وتحسين نتائجها. وأن تشتمل عملية تطوير التعلم والتعليم، تطوير البرامج الدراسية والخطط والمقررات الدراسية: بأهدافها، ومحتواها، وطرائقها، والمواد والوسائل والتقنيات المستخدمة في تطبيقها، وتقويمها.

3-**التنمية المهنية للقوى البشرية المشاركة في تطوير عملية التعلم والتعليم**، الأساتذة، والقيادة الأكاديمية، ومطوري البرامج والمقررات الدراسية، والاختصاصين التربويين في بقية المجالات... بحيث تنمو لديهم المعرفة وتتراكم الخبرات التي تمكنهم من إنتاج النوعية الجديدة اللازمة للتطوير النوعي للتعليم الجامعي من برامج ومواد تعليمية مطبوعة ومسموعة ومرئية، تقليدية وتفاعليه، بمختلف أنواعها ووظائفها، كما تمكنهم من توظيف مصادر التعلم والتعليم وإدارتها وتقويمها بفعالية وكفاءة.

4- **إصلاح وتطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي**، لضمان فهم مواطن الخلل والقصور في عناصر مدخلات التعليم وظروف تفاعلها من خلال الأنشطة المختلفة للمؤسسات التعليمية الجامعية، وفهم أهداف مشروع التطوير، من قبل كل المعنيين بتطبيقه وتحفيزهم على إنجاحه ، وذلك بتحديث نظام إدارة مؤسسات التعليم الجامعي بتخصصاتها ووظائفها المختلفة.

الثاني : ضبط جودة العملية التعليمية: ويتم ذلك من خلال تقويم العناصر الآتية:

1. **تقويم مخرجات التعليم العالي**، وتتمثل في المستويات المعرفية والمهارية والأدائية للطلبة وكذلك مظاهر سلوكهم واتجاهاتهم وقدرتهم على التفكير المنظم وحل المشكلات. بالإضافة إلى المخرجات الأخرى المتمثلة بالباحثين والأبحاث، والخبرات والأساليب، والتقنيات، والمكونات الثقافية، وأنشطة خدمة المجتمع المختلفة...

2. **تقويم أداء الهيئة التدريسية ومساعديهم والفنيين**، ودورهم في تحقيق وظائف الجامعة.

3. **تقويم أداء الجامعات**، باعتبارها مؤسسات أكاديمية تربوية وجدت لخدمة المجتمع، من حيث مناخها الاجتماعي والإداري وتنظيم بيئتها وإدارة مصادرها، وتنمية مواردها البشرية والمادية.

4. **تقويم أداء إدارات مؤسسات التعليم العالي**، من حيث رسم السياسات التعليمية الداعمة للتطوير الأكاديمي والمحافظة على مرونة نظام الإدارة، وتسهيل عمل المؤسسات

التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع، وتحفيز العاملين فيها على زيادة الإنتاج وإتقان العمل.

الثالث :إيجاد مصادر لتمويل التطوير النوعي في التعليم العالي، فالتطوير النوعي له شروطه ومطالبه، وله كلفته الباهظة، وذلك ما يضيف أعباء مالية جديدة.

رابعا: جوانب تطوير التعليم العالي

عملية تطوير التعليم العالي تركز على تطوير عناصره، المتمثلة في: تطوير الفلسفة والأهداف العامة وسياسة التعليم العالي، وتطوير بنى وهياكله، وتطوير بنيته الإدارية، وتطوير العملية التعليمية وتبني ثقافة الجودة في مؤسساته، تطوير البحث العلمي، وتطوير الخدمات الجامعية للطلاب، تطوير خدمة الجامعة والمجتمع، تطوير مصادر تمويل التعليم العالي، وعلى النحو الآتي:

تطوير الفلسفة والأهداف العامة وسياسة التعليم العالي:

الفلسفة، بشكل عام، هي مجموعة الأفكار والتصورات والمبادئ والتوجهات التي تنير وتوجه سلوك أفراد المجتمع ومؤسساته، وهي التي تعيّن الأهداف والوظائف والسياسات والخطوط الجديدة للنمو التربوي، وبالتالي تحدد الأدوات والوسائل المتبعة والبرامج التي تحدد الأهداف المعلنة.

وترتكز فلسفة التعليم العالي على الفلسفة العامة، ولهذا فإن مشكلات التعليم العالي ذات طبيعة فلسفية، وان نقد سياسة التعليم العالي أو اقتراح سياسة جديدة تستدعي الإطلاع على المشكلات الفلسفية العامة (النل و آخرون ، 1996 :ص 93)، وتهدف إلى تنمية المجتمع وتنظيمه، من خلال(النل وآخرون ، 1996 :ص 95).

- توفير فرص التعليم والبحث العلمي وفتح آفاق جديدة في المعرفة، وتنمية روح الاستقلال الفكري والتعلم الذاتي المتواصل، والتأكيد على أهمية العمل بروح جماعية.
- تنمية الشعور بالانتماء الوطني والقومي، والعمل المستمر لتطوير العلم والمعرفة.
- مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي، نظريا وعمليا.
- تمتين العلاقات الأكاديمية مع جامعات العالم، ومع الهيئات المختلفة عالميا وعربيا ومحليا.
- التركيز على بناء شخصية متكاملة وإنسان مفكر وناقد.
- تطوير إمكانات الأفراد وقدراتهم في المجتمع.

إن الفلسفة الأساسية لنظام التعليم العالي الذي ينشد خصائص العصر، ينبغي أن تقترب من السمات والمعطيات التي أنتجتها العولمة وعصر المعرفة والتي تنهض في الأساس على إعطاء الدور الأكبر للمبادرات الخاصة للأفراد والجماعات والمنظمات الأهلية، وتقلل إلى حد بعيد من الدور الحكومي وتخفف قبضة الدولة على الجامعات وتزيد من دور القطاع الخاص والأهلي بصفة عامة في تسييرها (السلمي،1999:ص120).

وتتوجّه عملية التطوير للتعليم العالي بناء على فلسفة واضحة لأهداف التعليم العالي، ليتطور على أساسها محتواه وتخصصاته وأساليب تدريسه وتقويمه واختيار أعضاء هيئاته العاملة فيه ، وعلى أساسها وفي ضوئها يتم تقويم دوري للأداء الجامعي بجميع مستوياته ويشمل كل مكوناته (عيد و الفريح ،1996م : ص216).

وأن تتناول خطة تطوير التعليم العالي فلسفة التعليم العالي ومؤسساته وحاجات المجتمع ومتطلباته، والتعليم العالي والتنمية الاجتماعية وتنمية الذات الثقافية ومواجهة التحديات(التل وآخرون ، 1996: ، ص 93،94).

ولضمان تحقيق أهداف التعليم العالي يقتضي أن ترتكز فلسفة الجامعات وأدائها على **ثلاثة مبادئ أساسية**، تتمثل في (صالح ، 2003م: ص15)؛

- استقلالية الجامعات وتطوير قدرتها على البحث العلمي، دون ضغوط أو تدخلات.
- التفاعل الخلاق بين أعضائها، الأساتذة والطلاب والباحثين.
- التفاعل الخلاق بين الجامعة والمجتمع ومؤسسات سوق العمل.

وتتحقق أهداف التعليم العالي من **خلال ثلاث وظائف أساسية للجامعات**، وهي(احمد و الحمصي ، 2000م : ص 343)؛

- **التعليم**، وتعني بتزويد الأفراد بالخبرات والمعلومات وتهيئتهم لخدمة المجتمع ومؤسساته.
- **البحث العلمي**، ويعني اهتمام التعليم العالي بالبحوث ذات الطابع التطبيقي، يتوصل إلى الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المجتمع ومؤسساته.
- **الخدمة العامة**، وتعني اهتمام الجامعة بتزويد الأفراد في المجتمع بالخدمات والمعلومات المستجدة.

تطوير بنى وهياكل التعليم العالي:

تطوير التعليم العالي، يتطلب تطويرا في بنى وهياكل قطاع التعليم العالي ومؤسساته، وتطوير سياسة ونظام قبول الطلاب، تطوير البنية الإدارية.

بنية نظام التعليم العالي، يقصد بها الهيكل العام الذي يحدد بنية التعليم العالي ومساراته وعدد السنوات الدراسية، وتشعبات التعليم وتخصصاته، وشروط وقواعد الالتحاق به، وتنتظم في أطر الهيكل التنظيمي الخبرات التعليمية المتنوعة التي تكوّن برامج هذا النظام، وذلك لأداء رسالة التعليم العالي وتحقيق وظائفه وأهدافه(التل واخرون ، 1996:ص 164).

تطوير العملية التعليمية وتبني ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

العملية التعليمية، هي مواقف حياتية إن لم تكن الحياة نفسها، ففيها يتم إعداد المتعلم إعداداً شاملاً متكاملاً ليمارس دوره في تجديد وتطوير حياته البيئية المحيطة به. وفي ظل تطورات العصر أصبح مطلوبا من العملية التعليمية أن تتطور وأن تعمل على بناء الإنسان المبدع القادر على مواجهة هذه التطورات، وأن تتبنى الجديد في هذا المجال، وفق الآتي (شعبان):

- **التنوع في الطرائق التدريسية** وقيامها على استراتيجيات فاعلة، كالتعليم الذاتي والتعليم بالتمكن، وبحل المشكلات، والتعليم المبرمج ... وغيرها من الطرائق والأساليب التي تهتم بالفهم، والربط بين النظرية والتطبيق، واستقلالية التفكير وعمليات الإبداع.
- الأخذ **بالتقنيات الحديثة** في طرق التعليم والإفادة من ثورة الاتصالات في هذا المجال، وإنشاء مراكز للتقنيات الحديثة، على أن تضم خبراء اختصاصيين في إنتاجها وإخراجها وتشغيلها.
- الاهتمام **بعمليات التقويم المستمر** لكل جوانب العملية التعليمية، وتبنى تقنيات جديدة.
- الاهتمام **بالنشاط الطلابي والخدمات الطلابية**، وتوفير الظروف المناسبة لتنميتهم تنمية شاملة.

و يكون تطوير العملية التعليمية، من خلال الالتزام بالآتي:

1) التنمية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس:

إن الأستاذ الجامعي هو الدعامة التي يبنى عليها التعليم العالي بالجامعات، فهو عصب الجامعة وقواها المحركة، ولذا ينبغي أن تنص اللوائح على كيفية تقويم عضو هيئة التدريس، بعد أن توفر له أمورا جوهرية وأساسية تجعله يحترم الطالب ويعلمه ويرشده ويرعاه، من أهمها:الحرية الفكرية، الحياة الكريمة التي تليق بمهامه ودوره الأكاديمي، جديد الكتب والمراجع العلمية لرفع مستواه ،المكان الهادئ والمناسب لمزاولة نشاطه، السبل لتحديث معلوماته عن طريق المهمات العلمية والمؤتمرات والدورات التدريبية(السيد،1997م : ص 110). ولذلك لابد من الارتقاء بمستواه الأدائي والتربوي حتى يمكن له تنظيم محاضراته وما يتصل بها من خبرات تعليمية بصورة تظهر مهاراته في نقل فكره ونتائج بحثه لطلابه، إضافة إلى إثارة رغبتهم في التعلم، والملاحظة المتواصلة لكل جديد يظهر في مجال تخصصهم. وأظهرت نتائج الأبحاث، أن عملية نقل هذه المعلومات إلى الطلاب تتطلب من عضو هيئة التدريس إتقان هذه المعلومات الفنية في عملية نقل المعرفة وفى معاملة الطلاب وتقييم العملية التدريسية وتعلم الطلاب(علي ، علي حسين).

ومن الأسباب والمبررات للتنمية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس الجامعي:التطور التكنولوجي العالمي وانعكاساته على عمليتي التعلم والتعليم والتي بات أمر معرفتها وحسن استخدامها أمرا لا مناص منه، وتغير دور أستاذ الجامعة نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصال وتضاعف مصادر المعرفة مما أدى إلى تغير مجمل الموقف التعليمي: دور الأستاذ والطالب وأسلوب إدارة الموقف التعلمي، وحاجة أعضاء هيئة التدريس إلى الحافز المهني للتكيف الأمثل مع بيئتهم المهنية(عماره، 1999: ص17) . ولهذه الأسباب وغيرها يتعين تطوير مستوى أداء الهيئة التدريسية لزيادة كفاءتها في العملية التعليمية، وذلك عن طريق: إعداد برامج تدريبية في مختلف النواحي المهنية والتربوية، وتكليف كليات التربية في كل جامعة بتدريبهم أثناء العطلة الصيفية، لاكتساب الكفايات التدريسية في الإعداد للعملية التدريسية وتنفيذها، وعلى كيفية تحقيق الربط بين معارف المقرر الدراسي وبناؤها المعرفي، وعلى قيادة الموقف التدريسي من خلال إتباع الاستراتيجيات التدريسية المناسبة، وعلى كيفية تحديد الوسائل والتقنيات المطلوبة وطريقة استخدامها ضمن الاستراتيجية الكلية للموقف التعليمي التعلمي، وعلى تقييم العملية التعليمية وتقييم الطلبة بإتباع الأساليب والوسائل

المختلفة، وعقد حلقات نقاشية يتم فيها تناول قضايا التدريس وصعوباته ومناهج التعامل مع الدارسين، والأساليب المناسبة لمعالجتها، وكيفية إدارة الموقف التعليمي(شعبان).

2) **تقويم العملية التعليمية:**

إن جوهر التعليم الجامعي هو اكتساب القدرات والمهارات، وفى مقدمتها قدرة الطالب على التعامل مع مصادر المعلومات وكيفية الحصول عليها واستخلاصها وتنظيمها وتوظيفها. وهذا يقتضى تشجيع الاطلاع المكتبي والرجوع إلى المراجع والدوريات العلمية واستخلاص النقاط الأساسية للمقررات ذاتياً. وإن إعادة النظر في أساليب المذكرات والكتب الجامعية، أصبح ضرورة واجبة لتطوير مناهج وأساليب التعليم العالي.

تقويم الطالب: ينبغي ألا يقتصر تقويم الطالب على تذكر المعلومات والمعارف بل يمتد ليشمل تقويم القدرات العقلية والابتكارية والقيم والاتجاهات والاهتمامات والمهارات وبناء الشخصية المتكاملة. لذا ينبغي ألا يقل الاهتمام بتوجيه الطالب تعليميا ومهنيا ونفسيا عن الاهتمام بحشو دماغه بهذا الركام الهائل من المعلومات المجتزئة، والمتناثرة والمتغيرة(صبور).

تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي:

إن البحث العلمي هو الأداة الفعلية للتقدم المعرفي والتقني، وهو الذي يساعد على نقل مؤسسات التعليم العالي من إطارها التقليدي إلى إطار تجديدي يتعامل مع الحاضر والمستقبل من منطلق كون التعليم العالي يعد الممثل الأول للقيادة العلمية والحضارية في المجتمع بفضل ما لديه وما يخرجه من كوادر علمية وحسن تأهيلها. وبناء عليه فإن التعليم العالي يسهم في بناء القوة الذاتية للأمة ويعطيها الثقة بمستقبلها، لأنه يفتش عن طاقاتها ويحشدها ويعزز ما هو موجود فيها ويكشف عن ما هو كامن، وبالتالي فإن أي خلل أو نقص في هذا النظام التعليمي ينعكس سلبا على حياة الأمة وتقدمها.

ونظرا للدور الحيوي للبحث، وما يترتب عن غيابه من اختلال في وظائف نظام التعليم العالي، وما يسببه من ضعف لمستوى التعليم ومخرجاته، ينبغي الاهتمام بقضية البحث العلمي، بما يليق بخدماته التي يقدمها للتعليم وللمجتمع، وأن تعطى له الأولوية. وأن تنطلق محاولات تطويره من: تطوير الباحثين، وبنيته التنظيمية، وتمويله، ووسائله وأدواته...

تطوير الخدمات الجامعية للطلاب:

يجب أن تهتم الجامعات بالإعداد العلمي الأكاديمي لطلابها وبالأنشطة والخدمات التي تقدم لشباب الجامعة لتنمية مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ومساعدتهم على اجتياز مرحلة النمو التي يمرون بها من ناحية وإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم أثناء تواجدهم في الجو التعليمي من ناحية أخرى، في ضوء سياسة تتضمن الخدمات والبرامج ومجموعة الأنشطة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية والخدمات العامة والتكافل الاجتماعي ودعم الكتاب الجامعي وخدمات المدن الجامعية والتغذية والنقل والمواصلات والخدمات الطبية والتي تستهدف تحقيق أهداف وقائية وعلاجية للطلاب (شعبان).

تطوير خدمة الجامعة والمجتمع:

واقع العصر يفرض على مؤسسات التعليم العالي، السعي نحو اكتساب المعرفة وتطويرها وتوظيفها بمنهج علمي وبتخطيط سليم، وأن تعمل على تكامل الصورة النظرية مع الصورة العملية للمعرفة(الفل،1996:ص 570).

تطوير مصادر تمويل التعليم العالي:

إن التمويل المالي للتعليم العالي هو الأساس في العملية التعليمية، والذي لا يخضع لخطط منهجية تفي بالمتطلبات الحقيقية للجامعات، ويعتمد على الموارد العامة للدولة. وتتلخص مشكلات تمويل التعليم العالي في عدم كفاية الموارد المالية وسؤ تخصيصها وانخفاض كفاءتها.

ويتأثر التمويل والإنفاق في الجامعات الحكومية بمستوى التمويل الحكومي والسياسات التعليمية ومحددات القيد التي تضعها الحكومة. وتتأثر عملية ترشيد التمويل والإنفاق (Johnston,1999) بالأتي:

- الضغط الاجتماعي المتزايد من اجل الالتحاق بالتعليم العالي.
- محدودية الموارد العامة المقدمة للجامعات الحكومية، نتيجة توسع التعليم والالتزامات الأخرى.
- التغير السريع في مجالات الدراسة وما يترتب عليه من التزامات ومطالب.

ولمعالجة المشكلات والصعوبات المالية التي تواجه التعليم العالي، يتم ذلك في سياق عملية تحديث وتطوير شاملة ومكلفة، والدولة حاليا توفر للتعليم العالي تمويلا غير كاف في ظل أوضاع الاقتصاد الراهنة والالتزامات الأخرى، وعليه لابد من التفكير في تدبير مصادر تمويل إضافية، والاستفادة من الاتجاهات التي تتبعها الدول والجامعات للتغلب على ضعف التمويل. وتتم معالجة المشكلات والصعوبات المالية التي تواجه التعليم العالي، بالاتجاه الملائم من الاتجاهات التي أثبتت الدراسات ملاءمتها، والتي تتباين فيما بينها في الأطر والمبادئ التي تحكم عملية تمويل التعليم العالي، بالإضافة إلى الظروف المهيأة أمام كل منها، وهي:

أ- تعظيم الاستفادة من التمويل الحكومي المقدم للجامعات:

من مؤشرات طبيعة التمويل الحكومي للجامعات الحكومية: كنسبة من الناتج المحلي القومي الإجمالي ، وكنسبة من مجمل الموازنة السنوية للدولة، ونصيب الفرد من التمويل الحكومي للتعليم(الهلالي ، 2003م : ص 29). والاتجاه الذي ظهر في هذا الجانب، هو إجراء إصلاحات في التمويل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التي يوفرها، والبحث عن طرق وأساليب جديدة لزيادة الاستفادة من التمويل المقدم من الحكومة.

ب- تمويل التعليم العالي من مصادر غير تقليدية:

الدول أيا كانت ثروتها لا تملك كل ما يلزم لوفاء التعليم العالي حقه وتحقيق مطالبه، في ظل زيادة أعداد الراغبين في الالتحاق مع ارتفاع كلفة التعليم وتراجع الموارد في كثير من الدول (متولي ، 2001م : ص92). وعليه أصبح من الضروري على الجامعات البحث عن طرق تمويل لتطوير برامجها وتحسين نوعية مخرجاتها، بعدة طرق، منها: فرض رسوم دراسية، إتاحة الفرصة لمساهمة القطاع الخاص، وتقديم منح أو قروض

للطلاب، التحول إلى نظام الجامعة المنتجة، وتلقي الهبات وعوائد الأوقاف..وغيرها(الهلالي ، 2003م : ص 34).

ج- تقليل كلفة التعليم من خلال إعادة النظر في بنية الجامعات وإعادة هيكلتها:

يقصد بإعادة هيكلة الجامعات، إعادة النظر في الهياكل التنظيمية القائمة، بإلغاء بعض البرامج التعليمية أو الوظائف وموظفيها، التي لا تحقق الأهداف المنشودة، وفي أعداد أعضاء هيئة التدريس والعاملين والأقسام والكليات، بهدف زيادة فعالية التكاليف وتقليل كافة صور الهدر بما يؤدي إلى توفير موارد إضافية.

وهناك إمكانية لدراسة وفورات الحجم والمجال، وذلك بالدمج أو الفصل أو الإلغاء أو الإنشاء أو إعادة تحديد مجالات التخصص أو إعادة ترتيب التوزيع الجغرافي وتحديد الحجم الأمثل للجامعة، الذي يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الكفاءة في الأداء والتناسب بين التكلفة والعائد (الهلالي ، 2003م:ص 50)

وتتم معالجة الصعوبات المالية، باقتراح مصادر أخرى للتمويل (السيد،1997:ص 109)، مثل:

- فرض رسوم دراسية على الطلبة تتمشى مع التكلفة الفعلية بالنسبة للطلبة الأغنياء ويعفى منها الفقراء المتميزين.
- عمل صندوق للتعليم العالي تسهم فيه جميع المؤسسات الحكومية والغير حكومية بنسبة من أرباحها.
- إنشاء بعض المراكز الإنتاجية للحصول على عائد مالي للمساهمة في تمويل خطط التطوير وتدريب الطلبة.
- تقديم خدمات استشارية للمؤسسات والهيئات المختلفة، وعقد دورات للتدريب والتعليم المستمر.
- يترك للجامعات الحق في استثمار أموالها بالطريقة التي تراها مناسبة.
- تشجيع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية الخيرية على إنشاء جامعات تعتمد على تبرعات أهل الخير.

مقترحات تطوير عناصر نظام التعليم العالي في اليمن

من الأسس التي ينبغي أن تنطلق منها عملية تطوير التعليم العالي في اليمن، الأهداف والتوجهات التي تبنتها الرؤية الإستراتيجية الشاملة للتنمية(2000-2025م) للجمهورية اليمنية (الإطار العام لرؤية اليمن الاستراتيجية2000- 2025م)، التي تمثل الرؤية المقترحة للتخطيط المستقبلي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد، وتمثل الخطوط العريضة والغايات والأهداف العامة لما ينبغي أن يكون عليه التعليم، والهادفة إلى: رفع مستوى دخل الفرد من حدوده الدنيا (350) دولار إلى مستوى الدخول المتوسطة (2000-3000دولار)، من خلال السعي إلى تنويع مصادر توليد الناتج المحلي وتطوير البنيان الاجتماعي والثقافي والسياسي، والى خفض النمو الطبيعي للسكان تدريجيا من (3.5%) عام 2000م من خلال تقليص معدل الخصوبة (6.5) مولودا إلى (3.2) مولودا، والسيطرة على الهجرة الداخلية نحو المدن وتوجيهها للنمو في المناطق الساحلية، والى تجويد وتحسين الخدمة التعليمية وربط مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع. إن الجوانب التي تضمنتها الإستراتيجية لن تحقق غاياتها وأهدافها إلا من خلال الاهتمام بإعداد

الإنسان وتطويره بواسطة مؤسسات التعليم المختلفة، وبخاصة مؤسسات التعليم العالي، لتحقيق الوضع المرغوب، كمدخل إلى تحقيق ما استهدفته الإستراتيجية في هذه المجالات.

وعند وضع آلية لتطوير التعليم العالي ينبغي مراعاة أن تنطلق الإجراءات لعملية تطوير التعليم، من: المتغيرات والعوامل المؤثرة والمتأثرة بمخرجات التعليم، وفي إطار منظومة شاملة ومتكاملة هادفة إلى تحقيق آمال وتطلعات المجتمع في التنمية الشاملة، ومن الإنسان باعتباره أساس التنمية القائمة على المعرفة والمعلومة، والقدرة على المعرفة والابتكار والاكتشاف، وتجويد مفاهيم وعناصر العملية التعليمية: مفهوم التعلم بدل التعليم، والانتقال من الحفظ والتلقين إلى إكساب الخبرات وتنمية القدرات، ومن مفهوم جيل المبدعين والمبتكرين الرافضين للأمر الواقع كبديل لجيل الموظفين والعمال الملتزمين بالأمر الواقع، وإلى مفهوم المعلم المشارك كبديل لمفهوم المعلم المسيطر والملقن، والى مفهوم الطالب الايجابي في عرض الأفكار ومناقشتها كبديل للطالب السلبي المتمركز حول الحفظ والتلقين، وتعليم قيم الولاء والانتماء، وتطوير البرامج والمناهج بما يحقق التوازن في بناء الشخصية وما تفرضه التغيرات، وإعادة النظر في الكم المعرفي، والتركيز على الفهم والاستيعاب، وعلى قضايا البيئة والمجتمع. وأن يتم إعادة النظر في أهداف التعليم العالي بما يتناسب وواقع العصر وتحدياته ويحقق آمال وتطلعات المجتمع، وبما يحفظ هوية و أصالة المجتمع والأمة، وأن تستوعب العلاقة بين التعليم والمجتمع، والربط بين التعليم وسوق العمل (الباشا ،1999: ص 105).

و تشتمل عملية تطوير عناصر نظام التعليم العالي على: تطوير الفلسفة والأهداف العامة وسياسة التعليم العالي، وتطوير بنى وهياكله، وتطوير بنيته الإدارية، وتطوير العملية التعليمية وتبني ثقافة الجودة في مؤسساته، تطوير البحث العلمي، وتطوير الخدمات الجامعية للطلاب، تطوير خدمة الجامعة والمجتمع، تطوير مصادر تمويل التعليم العالي، وعلى النحو الأتي:

أولا : تطوير الفلسفة والأهداف العامة وسياسة التعليم العالي:

يقترح أن تعكس فلسفة التعليم العالي في المستقبل، احتياجات ومتطلبات نمو المجتمع وتطويره، والتوجهات للإستراتيجية العامة للدولة، وإستراتيجية التعليم بمراحله وتخصصاته، وتوجهات ومنطلقات إستراتيجية تطوير التعليم العالي، وأن تستوعب بوعي ودراية اتجاهات تعليمية لمعالجة الاختلالات والمعوقات ومواجهة التحديات مثل: التعليم الموازي، والنفقة الخاصة، والتعليم عن بعد، والانتساب الموجه. وأن يهتم التعليم العالي بوضع السياسات والضوابط والمعايير اللازمة من اجل تجويد البرامج التعليمية وفتح تخصصات تلبي احتياجات الدارسين ومواكبة متطلبات سوق العمل، وتامين مستلزمات تقديم نوعية التعليم بواسطة الاستخدامات التكنولوجية والتقنية المتقدمة. وفي نفس سياق موجهات فلسفة التعليم العالي وأهدافه ووظائفه، ينبغي أن تتركز **اهتمامات السياسات التعليمية في المستقبل** نحو: إرساء نظرة حديثة للتعليم، تعمق الولاء للوطن، والمراجعة المستمرة لبرامج التعليم والتدريب ومضامينها في ضوء الآفاق العالمية

لتطورات العلوم الأساسية بتقييم تلك السياسة إذا ما كانت قد صيغت بالكيفية التي تجعلها سياسة تعليمية قادرة على مواجهة تحديات العصر، وينبغي أن تقود السياسة التعليمية إلى تحقيق أهدافها المرحلية والمستقبلية، وان تكون أكثر استيعابا للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

ثانيا: تطوير بنى وهياكل التعليم العالي:

أ- بنى التعليم العالي :

إن واقع البنية التنظيمية للتعليم العالي، بحاجة إلى وقفة لتقويم خصائص مدخلاته ومحتوى برامجه وتخطيط مساره في المستقبل، بإعادة تنظيمه لتفعيل مخرجاته وربطها باحتياجات سوق العمل.

وتتكون **بنى التعليم** العالي في اليمن من مؤسستين: الأولى، تقدم التعليم العالي المتوسط (معاهد وكليات المجتمع)، والثانية وتقدم التعليم العالي الجامعي. المستوى العالي المتوسط، بعض مؤسساته تتبع وزارة التدريب المهني والتعليم الفني، والبعض الأخر يتبع الوزارات والمؤسسات في الدولة. والمستوى العالي الجامعي، ويتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و تقدمه مؤسسات تابعة للدولة ومؤسسات أهلية.

ويصعب على مؤسسات التعليم العالي بهياكلها وأنماطها التقليدية القائمة، أن تسهم بدور فعال في التنمية الشاملة ومواجهة تحديات المستقبل، وعلى وزارة التعليم العالي أن تعيد ترتيب تنظيم مؤسساتها وان تعدل من بناءها وهياكلها، وأن تتبنى هياكل وأنماط جديدة، وفقا لإمكانياتها المادية والبشرية وبما يتناسب واحتياجات ميدان العمل لهذه التخصصات ومستوى إعدادها.

ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر دراسة واقع خريطة التعليم العالي بمؤسساته وبرامجه المختلفة، العالي المتوسط والعالي الجامعي بمرحلتيه الدراسات الأولية والدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، واحتياجات سوق العمل من مخرجاتها وتحديد الاحتياجات القائمة والمستقبلية، وبناء عليه يتم وضع خطة لإعادة رسم خارطة للتعليم العالي بمؤسساته وبرامجه ومستوياتها، من خلال الدمج والإلغاء للمؤسسات التعليمية، وتحديد مستوى التأهيل الذي تقدمه بعض المؤسسات الجامعية والتنسيق لاستكمال دراسة خريجيها في المؤسسات الجامعية التي تتوفر لديها إمكانيات، ووضع خطة بمؤسسات التعليم العالي المطلوبة في المستقبل وبرامجها الدراسية والتخصصات المطلوبة ومستوياتها الدراسية. ومن خلال: تطوير بنية التعليم، ونظم التعليم المتبناة وفتح برامج دراسية وفقا للحاجة وتبني جامعات متخصصة، يمكن زيادة فاعلية مؤسسات التعليم العالي في خدمة محيطها ومجتمعها بل والتغلب على كثير من الصعوبات التي تواجهه.

ولتطوير بنية التعليم العالي وإعادة التوازن النسبي المعياري للخريجين وفقا للنسب التي تحقق التوازن إلى هيكل القوى العاملة من مخرجات التعليم العالي المتوسط والجامعي، يقترح إتباع الإجراءات الآتية:

- التوسع في مؤسسات التعليم الجامعي المتوسط، لمعالجة الاختلال في هيكل القوى العاملة، وسد الاحتياج للتخصصات المطلوبة في ميدان العمل.
- توحيد أنظمة التعليم العالي المتوسط الحكومي والأهلي، وتوحيد برامجها ومقرراتها الدراسية، ووضع التشريعات واللوائح التي تشجع المبرزين على أكمال الدراسة الجامعية.
- تعديل نظام الدراسة في الجامعات إلى مرحلتين متكاملتين، يحصل الناجحون في المرحلة الأولى على الشهادة المتوسطة، ويسمح باستكمال المرحلة الثانية ونيل الشهادة الجامعية للحاصلين على تقدير جيد جدا فأكثر، وذلك لسد العجز في المتخرجين من مؤسسات التعليم الجامعي المتوسط (معاهد جامعية وكليات مجتمع).
- إلغاء التخصصات الجامعية التي يتشبع منها سوق العمل، وتحويل إمكاناتها إلى التخصصات الأخرى التي يحتاجها ميدان العمل.

ومن المعالجات التي تأخذ بها الكثير من البلدان لمواجهة الصعوبات والمعيقات التي تواجه التعليم العالي وتلبية للاحتياجات القائمة ، المقترحات الآتية (شعبان) :

- إقامة مؤسسات التعليم العالي عن بعد، التي تستثمر وبشكل موسع التقنيات الحديثة، ووسائط الاتصال المتقدمة في الوصول إلى الدارسين في أماكن تواجدهم أينما كانوا.
- ربط الجامعات (الكليات الأقسام بمؤسسات العمل والإنتاج) بتبني نظام التعليم التعاوني ، الذي يتيح للموظف فرصة التردد على هذه المؤسسات التعليمية.
- التحول من نظام الكليات كوحدة علمية للجامعة، إلى الأقسام كوحدة علمية باعتبار الأخيرة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع طبيعة التحولات العميقة في طبيعة المعارف الإنسانية، ورفع الإنتاجية العلمية للعاملين فيها.
- إنشاء جامعات وكليات للدراسات العليا تكون قادرة على البحث والتطور للمجتمع ومؤسساته.

وهناك العديد من المفاهيم الجديدة التي فرضتها التطورات التقنية والتغيرات العلمية، التي تتيح لنظام التعليم العالي أن يتبنى من بينها ما يناسبه في المرحلة القادمة:

1. **مفهوم التعليم المستمر**، الذي يمكن أن يعطى الفرصة الحقيقية للمشاركة الفعالة في عمليات التنمية؛ حيث تستطيع مؤسسات التعليم العالي من خلاله أن تصل بخدماتها إلى مختلف القطاعات والفئات والأعمار، وان تساهم في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وتدريب العاملين بمؤسسات المجتمع على الجديد وحل ما يواجههم من مشكلات، وتزويد الباحثين والخريجين بالخبرة في مجال تخصصاتهم.
2. **مفهوم التعليم الذاتي**، الذي يسمح لمؤسسات التعليم العالي بالتغلب على مشكلة حاجة الإنسان المعاصر إلى تجديد معلوماته وخبراته بصفة منتظمة، فالثورة العلمية التكنولوجية قضت على نظرية (إعداد الفرد إعدادا نهائيا) وفرضت مفهوم التعلم مدى الحياة لتجديد المعلومات والخبرات حتى يتمكن

الفرد المتعلم من مسايرة التطور في تخصصه، وتثقيف نفسه، واكتساب العديد من المعلومات، والتعامل الواعي مع منجزات العصر.

ب- تطوير سياسة ونظام قبول الطلاب:

لتطوير نظم التعليم الجامعي، ينبغي احترام مرجعية المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في جانب التنسيق بين خطط وجهود وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الفني والمهني، فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق لسياسة القبول في التعليم العالي الجامعي والمتوسط. ونظرا لأن نظام قبول الطلبة بالجامعة يتم على أساس المجموع في الثانوية العامة لا يحقق أفضل توزيع للطلاب واختيار التخصصات التي تتمشى مع استعداداتهم وقدراتهم. وبناء عليه نقترح الآتي:

- رسم سياسة لتوزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي المتوسط والجامعي من خلال المجلس الأعلى للتعليم.
- الا يكون المجموع في الثانوية العامة هو المقياس الأساسي الذي على ضوئه يتم توزيع الطلاب، بل لابد من وضع القدرات والاستعدادات الشخصية للطالب في الاعتبار حتى نضمن استعداد الطالب لدراسة التخصص الذي يلتحق به. وأن تقوم كل كلية من الكليات بإجراء اختبارات قبول خاصة بها تقيس استعدادات المتقدمين لهذا التخصص وفق أسس موضوعية تتمشى مع طبيعة الدراسة في كل تخصص.
- أن تعطى الأولوية في سياسة القبول، للقبول المشروط بالكفاءة، لان اعتماد هذا المبدأ يؤدي إلى رفع كفاءة أداء التعليم العالي كرفع أداء المتخرجين وتحسين فاعلية كل من الأداء الداخلي والأداء الخارجي.
- استخدام معايير القبول، كأداة فعالة للترشيح للقبول وذلك على صعيدين: **الأول** هو اختيار الطلبة، **والثاني** توزيع الاختصاصات العلمية وتمييزها تبعا للحاجة إليها. وهذا من شأنه جعل التعليم العالي أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- أن يتم توزيع الطلاب على الكليات وفقا لإمكانات كل كلية وما يتوافر فيها من أعضاء هيئة تدريس وقاعات للمحاضرات ووسائل تعليمية وتدريبية متاحة وطبقا لحاجة المجتمع من المتخرجين من هذا التخصص حتى يتناسب عدد الخريجين من كل تخصص مع احتياجات المجتمع.

ج- تطوير البنية الإدارية للتعليم العالي:

إن وجود عشرة جامعات أهلية، يستدعي وجود هياكل إدارية ضمن البنية التنظيمية والإدارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعنى بالإشراف والمتابعة والتقييم لأنشطة الجامعات الأهلية ولوائحها ومحتوى برامجها ..الخ. وتطوير البنية الإدارية للجامعات بما يحقق دمج أنشطة الجامعة باحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

كما تستدعي المشاكل والمعوقات في واقع التعليم العالي، الاهتمام بالقيادة الجامعية لضمان الارتفاع بمستوى أداء التعليم العالي ورفع كفايته الداخلية والخارجية، ورفع كفاءة قيادة الجامعات للمساهمة الفعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجية تطوير التعليم العالي، بما يستجيب للتحديات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ونظرا لتعدد تبعية مؤسسات التعليم العالي المتوسط لأكثر من جهة وعدم توافر المقومات المادية والبشرية، يقترح الباحث انتقال تبعية هذه المعاهد من هذه الوزارات إلى وزارة التعليم الفني والمهني، التي ينبغي أن تلتزم بتحمل مسئولية تدريب موظفي هذه الوزارات، بالإضافة إلى دورها في إعداد المهنيين والتقنيين المطلوبين لعملية التنمية. وأن يتم التنسيق بين وزارتي التعليم العالي والتعليم الفني والمهني في سياسة القبول والبرامج الدراسية، وامكانية استكمال طلبة التعليم العالي المتوسط للدراسة الجامعية، وفي امكانية تقسيم برامج الدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي إلى مرحلتين، الخريجون في المرحلة الأولى يحصلون على شهادة الدبلوم الجامعي المتوسط، والحاصلون على تقدير جيد فأكثر يواصلون المرحلة الثانية للحصول على الشهادة الجامعية.

ومن أهم الإجراءات المقترحة، في جانب البنية الإدارية والتنظيمية، التي تساعد على تطوير التعليم العالي وعلى تحقيقه لأهدافه(الشعبي ، 2002:ص5) ، من خلال القيام بالاتي:

- تحسين إدارة الجامعات وتنظيمها وتنشيط وظائفها.
- تطوير نظم وهياكل الجامعات القائمة، بأساليب ووسائل جديدة.
- تفعيل مجالس الجامعات، لرفع أداء الجامعات لرسالتها.
- أن يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة من الاختصاصيين في التعليم الجامعي، لوضع معايير موضوعية لتقويم أداء الجامعات لوظائفها وممارسة أنشطتها، وتقويم مستواها العلمي ، وكفايتها الداخلية والخارجية بصورة دورية ونشر نتائجها.
- إصدار دليل عملي ميداني يتضمن جملة من المعايير والمؤشرات الواجب توافرها في أنشطة الجامعة والكليات والأقسام، لسهولة تدفق المعلومات بين مكونات نظام التعليم العالي.
- قيام روابط مشتركة بين الجامعات والكليات والمعاهد المتوسطة، للتعاون والتكامل وتبادل الخبرات الأكاديمية المختلفة.

إن انضباط العملية التعليمية أساسها القوانين الإدارية المواكبة للعصر ولذا ينبغي أن تتطور بما يتناسب مع وجود الآليات الحديثة. ويقترح تشكيل لجنة تضم الاختصاصيين من القانونيين والإداريين ومن تخصصات مختلفة تتطلبها طبيعة المهمة لاقتراح صيغة لقانون متكامل، بالاستعانة بلوائح ونظم الجامعات المتطورة، وتكييفها للاعتبارات الثقافية والاجتماعية، والأخذ في الاعتبار الآتي:

- عمل قاعدة بيانات لتوفير المعلومات الأساسية للمستويات الأكاديمية والإدارية للتعليم العالي.

- تبني مبدأ التقويم والتطوير المستمر لإدارة التعليم العالي والياتها وإجراءاتها وأساليب تقويمها.
- تنظيم دورات تدريبية للقيادة الجامعية الأكاديمية والإدارية.

كما إن تجاوز المشاكل والصعوبات التي تعيق فاعلية العملية التعليمية على مستوى الأقسام والكليات والجامعة، مرورا بالجهاز الإداري بأمانة الجامعة والكليات، لا يكون إلا بالتفويض وتوسيع الصلاحيات.

تطوير علاقة الأقسام بالكليات والكليات بجامعاتها:

توسيع صلاحيات الأقسام وإعطاؤها الثقة الكاملة، والتخلص من العشوائية ومن مراكز القوى المتحكمة بالقرار الإداري، وضبط معايير اختيار القيادات الإدارية للوظائف التي لم ينظمها قانون الجامعات، وتحويل اهتمام الجامعة من تخطيط وتوجيه أنشطة كلياتها إلى الاهتمام بالبحث العلمي والتعليم، وتفعيل دور النظام والقانون والحد من إضعاف هيبة الجامعة ومكانتها، وتطوير وتحسين الإدارة الجامعية وإدخال الأساليب الإدارية الحديثة، ورصد ميزانية للنشاطات البحثية وتشجيع الباحثين وتحفيزهم، والتقييم الدوري للبرامج الدراسية ونشاطاتها التعليمية والإدارية، والاستقلال المالي للكليات بإقرار ميزانية لمواجهة أنشطتها المختلفة والفعاليات الموجهة نحو تحقيق أهدافها وخططها، وبناء قاعدة معلوماتية في الجامعات.

ونظرا لأهمية نجاح إدارة الأقسام العلمية للعملية التعليمية والبحثية والأنشطة الطلابية المصاحبة للعملية التعليمية، ينبغي تركيز الاهتمام بتحسين إدارة الأقسام العلمية. فقد أظهرت نتائج دراسة (أجريت في جامعتي صنعاء وعدن) الحاجة إلى تحسين أداء الأقسام، من خلال العوامل: الإدارية، والعلمية والأكاديمية، والعوامل الأخرى. وأظهرت **في جانب العوامل الإدارية أهمية:** تعزيز الانضباط للعمل وترسيخ الأمانة العلمية والالتزام الوظيفي لعضو هيئة التدريس، وتوفير الكوادر المؤهلة وتعزيز دورها في الحياة الأكاديمية والإدارية، التطبيق الفعال لمبدأ الثواب والعقاب، والتقييم الدوري للعملية التدريسية والبحثية، وتحسين الأداء الإداري للكليات والجامعات، وتوفير احتياجات الأقسام، وإقامة علاقات ثنائية مع الأقسام المناظرة في الجامعات الأخرى، وتطبيق المادة(29) الخاصة بصلاحيات القسم ومجلسه، وتخطيط وتنظيم الأنشطة التعليمية(على ومنصور، 2002 :ص7).

ولضمان نجاح توجهات تطوير التعليم العالي، ينبغي تبنى أنماط إدارية جديدة تنتقل من التنظيم الإداري الهرمي البيروقراطي إلى التنظيم الشبكي الذي يعتمد على مجموعات العمل الإجرائية الصغيرة و المتكاملة، والتي تعمل إدارتها في إطار الخطة المتفق عليها، وبالتالي تقيس مستويات الإدارة الوسيطة التي تفصل بين القيادات العليا والقيادات التنفيذية والعاملين في مؤسسات التعليم العالي، خاصة بعد الاعتماد على الحاسبات الآلية التي تساعد على سهولة الاتصال بين القيادات والوحدات التابعة لها.

ثالثا: تطوير العملية التعليمية وتبني ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

لتطوير العملية التعليمية، نقترح التركيز على: التنمية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، التنوع في

الطرائق التدريسية، الأخذ بالتقنيات الحديثة في طرائق التعليم ووسائله وتقنياته، الاهتمام بعملية التقويم المستمر للعملية التعليمية وللطالب وللمقرر والبرنامج الدراسي وعضو هيئة التدريس، والاهتمام بالنشاط الطلابي.

رابعا: تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي:

ومن المقترحات لتطوير عملية البحث العلمي، الآتي:

- توسيع نطاق التعاون والتنسيق بين الجامعات اليمنية، وبينها وبين الجامعات العربية، ومع الجامعات الأجنبية إن أمكن، تطبيقا لنصوص قانون الجامعات اليمنية.
- ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع، من خلال التنسيق بين الأقسام العلمية المتخصصة وبين جهات العمل.
- عمل خارطة بحثية لمؤسسات التعليم العالي، تستهدف النمو المهني والمعرفي وخدمة المجتمع وتطويره، و تحديد توجهات عامة للبحث العلمي بما ينسجم مع الظروف المحلية والمحيط العلمي، وتوجيه جهود الدارسين والباحثين نحو بحث ودراسة موضوعاتها.
- توفير الدعم اللازم لعملية البحث، باعتبارها وظيفة أساسية من وظائف عمل الجامعات.
- ارتباط البحث العلمي بالتعليم ومساهمته في تكوين الأطر العلمية، مع الاهتمام بالبحوث التطبيقية، وإدخال عوامل التخطيط العلمي وضرورة رسم سياسة واضحة للبحث العلمي متفاعلة مع سياسة التعليم العالي.
- التخفيف من اتساع الهوة التقنية بيننا وبين الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً، من خلال السيطرة على التقنيات المتقدمة ومحاولة توطينها.
- تحقيق اقتصادية البحث من خلال الاعتماد على التمويل الذاتي، ما أمكن.
- تشجيع ودعم عقود منتجات البحث العلمي مع الفعاليات العلمية والإنتاجية.
- وضع هيكل تنظيمي للبحث العلمي في الجامعات يتضمن فعاليات مركزية بالإضافة إلى فعاليات بحث وتطوير على مستوى كل جامعة، و ربط بنية البحث العلمي بمراكز البحث ومراكز الإنتاج. وينصح بتجنب الهرمية المحبطة للبحث العلمي تسهيلا لعمليات اتخاذ القرار.
- منح صلاحيات واستقلالية واسعة لإدارات فعاليات البحث العلمي مع الحفاظ على آلية رقابة علمية ومالية.
- تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وفق خطة عامة يرسمها المجلس الأعلى للجامعات اليمنية.

خامسا: تطوير الخدمات الجامعية للطلاب:

ويمكن تحديث وتطوير الخدمات الطلابية، من خلال:

- توفير الأماكن والقاعات اللازمة لممارسة الأنشطة الطلابية وزيادة الموارد المالية التي تحتاجها تلك الأنشطة والاستفادة من خدمات الأندية وإدارة الشباب والرياضة.
- العمل على إيصال خدمات رعاية الشباب لجميع الطلاب ودعمها فنياً ومادياً بزيادة المخصصات المالية اللازمة لها بحيث تكون شاملة لكافة الخدمات التي يحتاجها الطلاب، وبما يساهم في تحقيق أهدافها في تعديل الاتجاهات السلبية للطلاب ووقايتهم من الانحراف ودعم الإحساس بالانتماء وحمايتهم من الاستقطاب الفكري المنحرف، والمساهمة في تنمية قدراتهم بالاعتماد على النفس والتأثير على سلوكياتهم ليكونوا مواطنين صالحين.
- العمل على زيادة فعالية الخدمات والبرامج المقدمة لطلاب الجامعة كما ونوعا.
- زيادة كفاءة العاملين بأجهزة رعاية شباب الجامعة والخدمات المساعدة من خلال التدقيق في اختيار العاملين القادرين على تقديم تلك الخدمات.
- تنظيم دورات تدريبية لصقل مهارات العاملين في الخدمات الطلابية على مستوى الجامعات والكليات ليستطيعوا مواكبة التطورات الحديثة للعمل مع الشباب وتنمية مهاراتهم وتزويدهم بالمعارف، بحيث ينبع محتوى تلك الدورات من احتياجاتهم التدريبية، ويتضمن جانبا نظريا وآخر ميدانيا، واستخدام الأساليب التدريبية الحديثة .
- إصدار نشرات دورية وعقد اجتماعات للعاملين للتعرف على مشكلاتهم والمعوقات التي تحول دون أدائهم بحضور رواد الأنشطة واللجان من أعضاء هيئة التدريس ومشرفي الأنشطة من العاملين ومديري الإدارات العاملة على مستوى الجامعة مما يساهم في اقتراح الحلول الواقعية لمواجهة مشكلات العمل من جهة وبما يؤدى إلى رفع مستويات الأداء في مجالات الأنشطة والخدمات المقدمة للطلاب من ناحية أخرى.
- الاهتمام بمتابعة وتقويم الخدمات المقدمة للطلاب وفق معايير متفق عليها مسبقا لتحديد مدى تحقيق تلك الخدمات لأهدافها والصعوبات التي واجهت تقديمها.

سادسا :تطوير خدمة الجامعة والمجتمع:

وينبغي ربط التعليم العالي بالأنشطة المحلية وتحديد أدوار واضحة للكليات بمؤسسات المجتمع المحلي، وتشكيل جهاز استشاري لخدمة المجتمع ومؤسساته. ومن المقترحات لتطوير خدمة المجتمع، الآتي:

- تخفيض العبء الأكاديمي في مجال التدريس إلى نصف عبء عضو هيئة التدريس الذي يشغل منصبا قياديا في إدارة الجامعة/ الكليات/ الأقسام، للقيام بمهام خدمة المجتمع بفعالية.
- إقامة بعض المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية، بالاستفادة من المختبرات والمشاغل والمزارع والمستشفيات والمراكز التابعة للجامعات.
- إقامة دورات تدريبية مستمرة لموظفي أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص.

- المساهمة في حل مشكلات قطاع العمل والإنتاج و تطويره.
- تشكيل جهاز استشاري لخدمة المجتمع ومؤسساته في المجالات المختلفة.
- تنظيم العلاقة بين الجامعة وبين مؤسسات الأعمال.
- الاهتمام بممارسة أنشطة خدمة المجتمع على مستوى القسم/ الكلية / الجامعة، وربطها بمجالات مؤسسات العمل، وفق خطة طويلة ومتوسطة المدى وسنوية.

سابعا : تطوير مصادر تمويل التعليم العالي:

ولتحقيق أهداف التعليم العالي وتطويره في جانب عنصر التمويل، نقترح الاستفادة من الآتي:

الأول : وضع تصور لكيفية ترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي.

الثاني: السعي إلى جذب تمويل من القطاع الحكومي والخاص، عن طريق تبادل المنافع.

الثالث: التوجه نحو مفهوم الجامعة المنتجة، للحصول على تمويل قطاعات الأعمال عن طريق عقود البحث العلمي والتكنولوجي، من خلال تنسيق التعاون والتفاعل بين الجامعات ممثلة في كلياتها وأقسامها العلمية ومراكز البحوث فيها و بين مؤسسات الأعمال لتلبية حاجتها إلى البحث والتطوير والاستفادة من نشاط البحث العلمي بالجامعة.

رابعا :أن تتبنى كل جامعة إستراتيجية محددة للتمويل الذاتي، المعتمد على ما تقدمه من خدمات وتسهيلات وأبحاث وبرامج إعداد وتدريب وتطوير لتنمية الإنتاج في مؤسسات الأعمال والمنظمات والهيئات الحكومية في الدولة. بالإضافة إلى التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي من عوائد خدمات الجامعات إلى الجمهور، وعوائد الدورات التدريبية المختلفة، ورسوم التعليم الموازي والنفقة الخاصة والتعليم عن بعد والانتساب الموجه.

خامسا:إعطاء الجامعات الاستقلال المالي، وبرمجة موازناتها على أساس البرامج والأنشطة التي تقوم بها وليس على التصنيف الحكومي إلى أبواب وبنود دون اعتبار لخصوصية التعليم العالي.

التوصيات

- تطوير أهداف وفلسفة التعليم العالي، لتلبي خصائص العصر وتطلعات المجتمع اليمني في التنمية الشاملة، وأن تعكس فلسفته في المستقبل احتياجات ومتطلبات نمو المجتمع وتطويره.
- يوصي الباحث، المجلس الأعلى للتعليم، بقيادة السياسة التعليمية نحو تحقيق أهدافها المرحلية والمستقبلية، وأن تكون أكثر استيعابا للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- يوصي الباحث المجلس الأعلى للتعليم- من أجل التغلب على قلة الخريجين من فئة مساعدي الاختصاصيين وتخفيض نسبة الإهدار في الجامعات- بتعديل نظام الدراسة في الجامعات إلى مرحلتين

متكاملتين، يحصل الناجحون في المرحلة الأولى على الشهادة المتوسطة، ويسمح باستكمال المرحلة الثانية لنيل الشهادة الجامعية الاختصاصية للحاصلين في المرحلة الأولى على تقدير جيد فأكثر.

- يوصي الباحث المجلس الأعلى للتعليم ، تقييم فعالية أنماط التعليم التي أقرها المجلس بدون دراسة مسبقة، مثل: التعليم الموازي، والنفقة الخاصة، والانتساب الموجه، والتعليم عن بعد.
- يوصي الباحث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالتنمية المهنية للعاملين في الوزارة، وإعادة بناء الهيكل التنظيمي للوزارة، في سياق مهام الوزارة ومسئولياتها، الحالية والمستقبلية.
- يوصي الباحث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تبني التخطيط الشامل، لمدخلات مؤسسات التعليم العالي وعملياتها ومخرجاتها، وفي سياق احتياجات خطط التنمية الشاملة للمجتمع اليمني.
- السعي نحو التطبيق القانوني للاستقلال المالي والإداري للجامعات، على أن تمنح الجامعات، الكليات والأقسام، المسئولية الإدارية والمالية.
- يوصي الباحث الجامعات، بالتركيز على تطوير العملية التعليمية وعضو هيئة التدريس وطرائق التدريس ووسائل وتقنيات التعليم، والاهتمام بعملية التقويم للطالب وللمقرر والبرنامج الدراسي وعضو هيئة التدريس.
- يوصي الباحث بمنح الجامعات استقلالية واسعة لإدارات فعاليات البحث العلمي مع الحفاظ على آلية رقابة علمية ومالية. ويوصي الجامعات، بتنويع مصادر التمويل والتمويل الذاتي للبحوث، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع.
- يوصي الباحث الجامعات، بتحمل مسئولياتها في خدمة المجتمع، وتحمل زمام المبادرة لتأسيس شراكة وتعاون فعال يراعي مصالح ومطالب الشريكين، الجامعة ومؤسسات سوق العمل. وان تسعى الجامعات إلى جذب تمويل من القطاع الحكومي والخاص، عن طريق تبادل المنافع بين الطرفين.

المقترحات

- البحث الحالي قدم ملامح عامة لتطوير عناصر التعليم العالي، وعليه يقترح الباحث دراسة عناصر التعليم العالي السبعة، من خلال دراسة مستقلة لكل عنصر، تغوص في ماهيته وخصائصه ومكوناته وتفاصيله.
- يقترح الباحث، دراسة إمكانيات المعاهد التابعة للمؤسسات والوزارات وإمكانية تطويرها، وإمكانية ضمها إلى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، على أن تتحمل الوزارة احتياجات هذه الجهات لتدريب موظفيها.
- يقترح الباحث، دراسة الاتساق بين أهداف مراحل وأنواع التعليم المختلفة، في سياق تطلعات المجتمع اليمني واحتياجاته لإحداث التنمية الشاملة، في ظل خصائص العصر ومتطلباته.

المراجع

1. إبراهيم، خالد قدري . رؤية مستقبلية لبنية التعليم الثانوي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، مجلة التربية والتعليم ، فصلية ، يصدرها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، المجلد (5) العدد(12) ، ابريل 1998 ، ص ص 53- 71.

2. احمد ، ارسلان محمد و الحمصي ، مبارك أبو بكر . الرؤية الفلسفية للتعليم العالي العربي عن بعد واتجاهات جامعة عدن في مجال التعليم الجامعي الموازي والدراسات العليا المفتوحة ، المؤتمر القومي السنوي التاسع (العربي الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعي " التعليم الجامعي عن بعد : رؤية مستقبلية" ، 17-18 ديسمبر 2002م ، ص ص 337-360 .

3. الباشا ، نجيب احمد محمد .المردودية الداخلية لكليات التربية في اليمن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم التربوية،السنة الجامعية 98/ 1999 .

4. التل ، سعيد و آخرون . قواعد الدراسة في الجامعة ، ط 1 عمان ، دار الفكر ، 1996م.

5. حجي ، طارق . تعليم عصري ..أو الطوفان: **http://www.alwafd.org/outword.html.**

6. السلمي ، علي . استراتيجيات إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي في عصر المعلوماتية والمعرفة ، جامعة القاهرة ، المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي "التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية " ، 23- 24 نوفمبر 1999م ، ص ص116-124)

7. السيد ، كريمات محمود . العبور بالتعليم الجامعي والعالي إلى القرن الواحد والعشرين بطريقة القفزات الكمية ، جامعة القاهرة ، المؤتمر القومي السنوي الرابع لمركز تطوير التعليم الجامعي "تطوير المناهج في الجامعات – رؤية مستقبلية " ، 16-18 ديسمبر ، 1997م ، ص ص 106-115.

8. الشريف ، محمد احمد و آخرون .استراتيجية تطوير التربية العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ط1 ، 1979.

9. شعبان ، أمين محمد و آخرون . تطوير التعليم الجامعي : رؤية لجامعة المستقبل ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي ، الموقع على الانترنت : **http://www.cairo.eun.eg/Arabic/b26.html**

10. الشعيبي ، يحيى . التعليم العالي .. الأهداف والسياسات التنفيذية ، التعليم العالي .. الأهداف والسياسات التنفيذية ، صوت الجامعة ، جامعة تعز ،العدد(30-31) ، يوليو ، 2002م ، ص5.

11. صالح ، حمدي . جامعة المستقبل والأهداف ، جامعة القاهرة ، المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي " جامعة المستقبل في الوطن العربي " ، 27-28 ديسمبر 2003م ، ص ص 14-18 .

12. صبور ، محمد صادق . إصلاح التقويم هو المدخل لإصلاح التعليم ، جامعة عين شمس ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي ، الموقع على الانترنت: http://www.cairo.eun.eg/Arabic/b26.html .

13. عبود ، عبد الغني . البحث العلمي في مصر ...بين ماض وحاضر ومستقبل ، جامعة القاهرة ، المؤتمر القومي السنوي الثالث لمركز تطوير التعليم الجامعي " البحث العلمي في الجامعات وتحديات المستقبل ، 5- 7 نوفمبر 1996م ، ص ص 52-59 .

14. عبيد ، وليم و الفريج ، سعاد . التعليم الجامعي في عصر تكنولوجيا المعلومات ، جامعة القاهرة ، المؤتمر القومي السنوي الثالث لمركز تطوير التعليم الجامعي " البحث العلمي في الجامعات وتحديات المستقبل ، 5- 7 نوفمبر 1996م ، ص ص 214-219.

15. على ، على حسين حسن . قضية التحديث في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية ، كلية التربية بنى سويف ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي ، الموقع على الانترنت : http://www.cairo.eun.eg/Arabic/b26.html .

16. علي ، محمد عبد الرشيد و منصور علي احمد .تقييم الأداء لجامعتي صنعاء وعدن من وجهة نظر عضو هيئة التدريس ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى بعنوان (تقويم الأداء في الجامعات اليمنية) ،جامعة تعز ، 9-10 يناير 2002.

17. عماره ، سامي فتحي. معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم ،جامعة القاهرة ، المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي "التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية " ، 23- 24 نوفمبر 1999م ، ص ص 16-46.

18. متولي ، نبيل عبد الخالق. دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري :إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل ، مستقبل التربية العربية، المجلد السابع ، العدد (21) ، ابريل 2001م .

19. المخلافي ، سلطان سعيد. الكفاية الداخلية والخارجية لكلية التربية جامعة تعز ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أطروحة دكتوراه، 1998م.

20. مكتب التربية العربي لدول الخليج ، استراتيجية التنمية الشاملة البعيدة المدى 2000-2025 م.

21. الهلالي ، الشربيني الهلالي. اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي ، جامعة القاهرة ، المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي " جامعة المستقبل في الوطن العربي " ، 27-28 ديسمبر 2003م ، ص ص 19 – 64 .

22. وزارة التخطيط والتنمية. الإطار العام لرؤية اليمن الاستراتيجية2000- 2025م ، إعداد المجموعة الفنية للرؤية والخطة.

23. وزارة التربية والتعليم. مدخل في التربية ، قطاع التدريب والتأهيل :برنامج معلم الصفوف الأربعة الأولى من التعليم الأساسي (نظام السنتين بعد الثانوية) ، ط1 ، 2000م.

24. وزارة الشئون القانونية . القرار الجمهوري بالقانون رقم (32) لسنة 2000م بشأن الجامعات اليمنية، الجريدة الرسمية ، ملحق العدد (24) لسنة 2000م.

المراجع الأجنبية :

25.Johnston , B. (1999), Financing Higher Education : Who Should Pay and Other Issues. The text Available at:
http://www.gse.buffalo.edu/FAS/johnston/fin.hedforaltbach.html